

# معوقات التنمية المجتمعية في العراق الأسباب والحلول

أ.د. حذيفة عبود مهدي السامرائي  
كلية الامام الأعظم الجامعة

مجلة

كلية الامام الأعظم الجامعة

عدد خاص بمؤتمر

أربيل / ٢٠١٩

[Dr.huthaifa81@gmail.com](mailto:Dr.huthaifa81@gmail.com)

Twitter: @DrHuthaifa



## المقدمة

التنمية المجتمعية هي نتاج كل ما يخطط له ويتم متابعة تنفيذه بطريقة علمية على مستوى الفرد والمجتمع والبيئة من مشروعات اقتصادية ، وعلمية، وخدمات اجتماعية تؤدي بالفرد ومجتمعه الى حال أفضل وظروف معيشية أحسن.

ولقد شهدت التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولاً في مفهومها وشمولها وأهدافها، إذ تحول هدف التنمية من مجرد تعظيم نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي؛ الى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان ، ورفع مستويات معيشتهم، وتقليص الفقر ، والحد من سوء توزيع الدخل الفردي ، ونشر الرفاه وحسن توزيع نتائج هذه التنمية على مناطق الدولة المختلفة، وقد أصبحت التنمية بأشكالها المختلفة خيار استراتيجي مهم لرفاهية الشعوب والمجتمعات، في حين باتت التنمية المستدامة ضرورة واقعية ملحة لا بديل لها كعلاج ومرافق للتنمية في مراحلها المختلفة. وغاية هذا الفرع المستحدث هو الكفاح لبقاء الإنسانية وديمومة الحياة على كوكب الأرض وتأكيد السيادة على الثروات والموارد الطبيعية، وضمان حقوق الأجيال القادمة. إن تنمية مجتمعاتنا وإصلاحها ودعمها والدفاع عنها هو مطلب شرعي أولاً ، وهو استثمار طويل الأجل ثانياً حيث يتوفر المناخ الآمن الصالح للعيش الكريم وتفتح الشخصية ونموها .

وفي اطار عنوان بحثنا المتعلق حول معوقات التنمية في العراق ، لا يخفى على الجميع أن العراق قد مرّ بظروف معقدة ، ومشاكل كبيرة القت بظلالها على مشاريع التنمية المجتمعية المستدامة فهو لا يزال بخطو خطوات ثقيلة في سعيه الحثيث نحو تحقيق متطلبات التنمية ، وإن واقع الحال يشير الى وجود عوائق أوجدها ظروف مختلفة كانت سبباً وراء تراجع مؤشرات التنمية



المجتمعية. وسنسلط الضوء في هذا البحث على تلك المعوقات ، ومحاولة وضع الحلول لها على وفق ما نراه ، ويراه المراقبون. إذ تم تقسيم البحث الى مقدمة ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة.

**المبحث الأول: مفهوم التنمية المجتمعية.**

**المبحث الثاني: معوقات التنمية المجتمعية في العراق.**

**المبحث الثالث: الحلول المقترحة لمعوقات التنمية المجتمعية في العراق.**



## المبحث الأول

### مفهوم التنمية المجتمعية

**التنمية لغةً:** معناها الزيادة أو الكثرة أو الارتفاع ، نما المال بمعنى زاد وكثر، وتنمية الشيء تعني ارتفاعه من موضعه إلى موضع آخر ونمى ينمي ونمياً ونماء وينميه المال وغيره، زاد وكثر، ونمى الخضاب في الشعر أو اليد: ازداد سواداً، وأنمى إنماء الشيء: زاده فأنمى أي زاد، وأنمى الحديث: أذاعه ونشره، وأنماها الكلاً للإبل بمعنى سمنها، ونمّيت النارَ تنمياً إذا ألقيت عَلَيْهَا حَطْباً وَذَكَّيْتَهَا بِهِ. وَنَمَّيْتُ النَّارَ: رَفَعْتُهَا وَأَشْبَعْتُ وَقَوَّدَهَا. وَالنَّمَاءُ: الرَّيْعُ. وَنَمَى الْإِنْسَانُ: سَمِنَ. وَالنَّمَامِيَّةُ مِنَ الْإِبِلِ: السَّمِينَةُ. يُقَالُ: نَمَتِ النَّاقَةُ إِذَا سَمِنَتْ. وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ: «لَوْ كُنْتُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ بَعَثْتُ الْفَانِيَةَ وَأَشْتَرَيْتُ النَّامِيَةَ»<sup>(١)</sup> ؛ أَي لَبِغْتُ الْهَرَمَةَ مِنَ الْإِبِلِ وَأَشْتَرَيْتُ الْفَنِيَّةَ مِنْهَا. وَنَاقَةٌ نَامِيَّةٌ: سَمِينَةٌ، وَأَنْتَمَى الْبَازِيُّ وَالصَّقْرُ وَغَيْرُهُمَا وَتَنَمَّى: ارْتَفَعَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ<sup>(٢)</sup>.

**التنمية اصطلاحاً:** على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي هناك ما لا يحصى من التعريفات ، فبعضهم يعرف التنمية بأنها: (( التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها ))<sup>(٣)</sup>.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، المكتبة العلمية بيروت ١٩٧٩ ، ٤٧٧/٣ .  
(٢) ينظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور ، ط/ ٣ ، دار صادر ، بيروت ١٤١٤ هـ ، (١٥/٣٤٢).

(٣) علم اجتماع التنمية دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، د. نبيل السمالوطي ، ط/ ٢ دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨١ م ، ص ١٢.

وبعضهم يركز في تعريفه على ثمار التنمية ونتائجها ، فيعرف التنمية بأنها: (( الزيادة المطردة في مجالات الخيارات والفرص المتاحة للفرد في تخطيط وممارسة حياته حسب آرائه الشخصية في السعادة ومطالب الحياة ))(١).

ومن خلال إلقاء نظرة متفحصة على أدبيات التنمية في العلوم الاجتماعية (وبالذات علم الاقتصاد وعلم الاجتماع) ، يستطيع المرء أن يستنتج تعريفين رئيسين لمصطلح «التنمية»: الأول هو تعريف إجرائي ولكنه غير موضوعي بتاتاً وذلك هو التعريف الاقتصادي للتنمية والذي ينظر إلى «التنمية» بوصفها: «عملية طويلة الأجل تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي» .

أما التعريف الثاني والأكثر حداثة فهو موضوعي إلى حد كبير ولكنه غير إجرائي، وهو ينظر إلى التنمية بوصفها: «عملية طويلة الأجل تهدف إلى زيادة الرفاهية أو السعادة الإنسانية»(٢).

التعريف الأول هو إجرائي بلا شك لأنه يمكن توفير سلاسل زمنية إحصائية تتابع حركة الدخل القومي، ولكنه غير موضوعي (علمي) لأن الدخل الفردي الحقيقي هو مؤشر ضعيف للرفاهية الاقتصادية، فكيف نجعله مقياساً أو حتى مؤشراً للرفاهية الإنسانية والتي تضم - إضافة إلى الرفاهية

(٣) إدارة التنمية ، جورج ف. جانت: ، ترجمة: منير موسى ، دار المعارف القاهرة ، ص١٦. نقلا عن د. عبد الكريم بكار : مدخل إلى التنمية المتكاملة . رؤية إسلامية ، ط١/ دار القلم ، دمشق ١٩٩٩م ص٩.

(٢) نحو مفهوم موضوعي وإنساني للتنمية ، جمال حسن الحمصي، مقال بمجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي ، عدد ٥٧ ، ص ٣٢.



الاقتصادية - كلاً من الرفاهية الأسرية والرفاهية السياسية والرفاهية الاجتماعية والرفاهية البيئية والرفاهية الروحية والرفاهية النفسية.

أما التعريف الثاني للتنمية فهو تعريف موضوعي إلى حد كبير ولكنه ضمن النظرية العلمانية للمعرفة - غير إجرائي، وهو ينظر إلى التنمية بصفتها عملية تهدف إلى زيادة الرفاهية الإنسانية بمكوناتها وأسبابها المتعددة، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والروحية والأسرية، البيئية والنفسية<sup>(١)</sup>.

وواضح أن «التنمية» مفهوم إشكالي إلى حد كبير من الناحية الفلسفية أو الجوهرية، فهي من المفاهيم الخلافية بالضرورة ، والاعتماد على العقل أو العلم أو المعرفة التجريبية للتوصل إلى التعريف «الحقيقي» أو «الموضوعي» لهذا المفهوم أمر عسير، لأن التنمية مصطلح أخلاقي أو معياري ، أي مفهوم يتعلق بما «يجب» أن يكون عليه الوضع الإنساني وبالتالي فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحكام القيمية أو المسلمات الأخلاقية المتعلقة بما هو مفضل أو مرغوب من الأوضاع أو الأهداف ، ولكي نتمكن من تحديد المضمون «الموضوعي» للتنمية أو معرفة أهدافها «الحقيقية» لا بد لنا من معيار خارجي موضوعي ومستقل عن التقضيلات الشخصية أو الثقافية لبني البشر، وهذا بدوره يستلزم التوصل إلى نظرية موضوعية للمعرفة الأخلاقية الأمر الذي فشلت الفلسفة العلمانية المعاصرة في تحقيقه<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: تنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، منشورات شبكة الألوكة ، حائز على جائزة أفضل بحث ٢٠١١ ، ص ٥٥.

(٢) نحو مفهوم موضوعي وإنساني للتنمية ، جمال حسن الحمصي: ، مقال بمجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي ، عدد ٥٧ ، ص ٣٢.



لقد كان تحديد مفهوم التنمية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين مقصوراً على الجانب الاقتصادي دون النظر إلى الجوانب الأخرى ، ومن ثم قسم الاقتصاديون الغربيون العالم إلى عالم أول وعالم ثان وعالم ثالث . وهو الذي ننتمي إليه بحكم الواقع الاقتصادي ، وفق متوسط الدخل الفردي ومستوى الرفاهية بالنسبة لما حدده البنك الدولي للفرد.

لكن المفهوم الحقيقي للتنمية إنما يتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة ، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي الذي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

لقد أصبح مصطلح "التنمية" من أكثر المصطلحات شيوعاً في مجالات الاقتصاد والاجتماع والتربية والثقافة والإعلام، والمقصود به رفع مستوى المجتمعات المتخلفة، ومساعدتها للتخلص مما تعانيه من أمية ومرض وفقر، وكرست هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة معظم جهودها للعناية بالتنمية، ودعم الجهود المحلية والدولية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في المجتمعات المتخلفة، والانتقال بها إلى مستويات أفضل وأرفع.

وقد قدمت عدة تفسيرات لأسباب التخلف، منها مثلاً التفسير الجغرافي الذي يؤكد أنصاره تفسيرهم للتخلف بأن عدداً كبيراً من الدول النامية يقع في المناطق المدارية والاستوائية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بينما تقع معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة، ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن بيئة الأراضي الاستوائية والمدارية ودرجة خصوبتها، وانتشار الأوبئة فيها،



وأطارها الغزيرة، وحشائشها الضارة تعوق التنمية الزراعية، كما أن حيواناتها هزيلة بسبب انخفاض القيمة الغذائية للمراعي، إذا قورنت بالثروة الحيوانية في البلاد الأوروبية والأمريكية<sup>(١)</sup>.

غير أن الظروف الطبيعية والعوامل الجغرافية لا يمكن أن تكون وحدها سبب التخلف بدليل أن بعض الدول النامية تقع في المناطق المعتدلة كدول البحر المتوسط وغيرها، وتحتكر هذه المناطق بعض المحصولات الهامة، وكم من دولة استطاعت أن تتقدم رغم ظروفها الجغرافية الصعبة.

وثمة نظرية أخرى تؤكد أن التخلف له أسباب اجتماعية تتمثل في ضعف قوى الإنتاج وتدهور المستوى العلمي، واكتناز الذهب، والاهتمام بالمظاهر الكاذبة كارتفاع المهور وإقامة الحفلات الباذخة حبا في المباهاة، وقد تنفتت الثقافة بفعل التعليم الأجنبي الذي يختلف عن التعليم الوطني في البلد الواحد، وتنقسم التربية إلى قسمين متنافرين أحدهما ديني والآخر علماني.

وهناك من يعزو التخلف إلى الجنس والعقيدة، ولكن ثبت مثلاً أن اليابان وهي تضم سكاناً من الجنس الأصفر قد حققت تقدماً هائلاً ذعرت له دول الجنس الأبيض، كما سجل التاريخ للصين والهند وغيرهما حضارات زاهرة.

وكثيراً ما يتبجح المفكرون بزعم أن الإسلام سبب تخلف الدول المؤمنة به، وهو تعصب أعمى يكشف عن الحقد الدفين منذ مئات السنين، فالإسلام هو الذي عالج قضايا الدنيا والدين، وهو الذي حدد العلاقات الاقتصادية

(١) ينظر: تنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، منشورات شبكة الألوكة ،



والاجتماعية تحديداً ينهض دليلاً على الرقي والتقدم، ووضع للعمل والإنتاج قيمة كبرى، وإذا كان المسلمون متخلفين في بعض مجتمعاتهم، فإن ذلك لا يرجع إلى الإسلام، بل إنه على العكس من ذلك يرجع إلى إهمال الدين وعدم التمسك بتعاليمه السمحة البناءة<sup>(١)</sup>.

وهناك نظرية حديثة ترجع أسباب التخلف إلى الاستعمار؛ فالدول الاستعمارية استطاعت خلال عشرات السنين أن تحدث تنميتها وتقدمها على حساب المواد الأولية من البلدان التي استعمرتها، وبسيطرتها على التجارة الخارجية للمستعمرات، وجعلها سوقاً لمنتجاتها، وبحرمان شعوب المستعمرات من فرض التقدم<sup>(٢)</sup>.

والتنمية في وقتنا الحاضر تعني: (( عملية تغيير لمرفق عام أو نشاط خدمي يتم التخطيط له بهدف زيادته ورفعته الى مستوى أعلى من مستواه السابق من أجل خدمة الإنسان وتحقيق آماله وغاياته ))<sup>(٣)</sup> وتعد التنمية بأشكالها وأنواعها المتعددة الوسيلة الأمثل لتحقيق السعادة والرفاه الاجتماعي. وفي ضوء ما تقدم فالتنمية تهدف الى الارتقاء بالإنسان نحو الأفضل واشباع رغباته المادية والمعنوية وفق خطط معدة سلفاً. وهذا ما يميزها عن

(١) ينظر: تنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، منشورات شبكة الألوكة ، حائز على جائزة أفضل بحث ٢٠١١ ، ص ٦٠.

(٢) ينظر: المخدرات أخطر معوقات التنمية، إبراهيم إمام ، بحث بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، (السنة الرابعة عشرة - العدد الرابع والخمسون) ، ربيع الثاني - جمادى الأولى - جمادى الآخرة ١٤٠٢ هـ ص ٥٤ . ٥٥ . وتنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، ص ٥٦.

(٣) خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي، عباس فاضل السعدي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٤١)، ١٩٩٩، ص ٦٩.

مفهوم التغير الذي يحدث بصورة تلقائية وفي أي اتجاه. كما تختلف التنمية عن مفهوم النمو الذي غالباً ما تختص به الدول المتقدمة التي قطعت أشواطاً بعيدة في المجال التنموي<sup>(١)</sup>.

وتعرف التنمية المجتمعية بكونها: (الظاهرة التي يمكن أن تحدث حراكاً مؤثراً في النسيج السياسي والاجتماعي والحضاري للمجتمع الإنساني)<sup>(٢)</sup>.

### مفهوم التنمية في الإسلام :

إن مفهوم التنمية المتكاملة في الإسلام يمكن تحديده بأنه " مجموعة الجهود المتنوعة والمنسقة التي تؤهل المجتمع المسلم للقيام بأمر الله تعالى".  
"فالرفاهية، والصحة، وفرص العمل، والتعليم، والتدريب، والاستمتاع بأوقات الفراغ، والتقدم التقني كل ذلك يهدف إلى شيء واحد هو تأهيل المسلم ورفع كفاءته ، وتهيئة المناخ البيئي والاجتماعي الذي يساعده على أداء حقوق العبودية لرب العالمين ، والقيام بواجبات الاستخلاف في الأرض على الوجه الأكمل.

وهذا التصور لتعريف التنمية التي نتطلع إليها لا يساعدنا على بلورة أهداف التنمية فحسب ، وإنما يزيدنا بصيرة أيضاً في إقامة التوازن والانسجام بين الجوانب المختلفة للتنمية ... كما يساعدنا في ترتيب الأولويات في العملية التنموية وإدارتها بطريقة رشيدة ، ومن ثم فإننا آنذاك لا نساعد على

(١) ينظر: الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، أم.د. حسين عليوي ناصر الزيايدي، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل ، العدد ١٢ / ٢٠١٣ ، ص ٤٥٦.

(٢) الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، أم.د. حسين عليوي ناصر الزيايدي، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل ، العدد ١٢ / ٢٠١٣ . ص ٤٥٧ .

توفير الكماليات وفي الناس من يبحث عن الضروريات، ولا نتوسع في بناء الملاعب والحدائق ، ولدينا نقص في المعاهد والمختبرات...<sup>(١)</sup>.

إن التنمية الحقيقية التي يجب أن نسعى جاهدين إلى تحقيقها في المجتمعات الإسلامية إنما هي عمارة الأرض واستخلاف الإنسان فيها بما يحقق العدالة والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص ، إنها الأمانة التي حملها الإنسان منذ بدء الخليقة إلى يومنا هذا

فمنذ هبط آدم إلى الأرض وهو يسعى إلى تحقيق التنمية ، " وقد غير آدم الأرض فأخرج المخبوء من أسرارها، وسخرها لخدمته، فعمر جديدها، وأحيا مواتها، واستأنس متوحشها، وألان حديدها، حتى أقام تلك المدنيات وهذه الحضارات، فركب البحار وسبح في الفضاء، ووصل إلى الكواكب والأقمار، حتى وضع أخيراً قدميه على القمر.

ثم إن الإنسان لا يقف عند هذا الذي أخرجه من معطيات مدركاته فإن أمام الإنسان مجالاً فسيحاً للبحث في أسرار هذا الكون الذي أودع به الخالق سبحانه ما لا ينفذ من آيات علمه، وحكمته وقدرته، فإذا عجز جيل من أجيال الناس عن اكتشاف سر من أسرار الكون جاء الجيل الذي بعده، فحاول أن يكشف عن مكنون هذا السر، وهكذا تتوالى أجيال الإنسانية، كل جيل يبني على ما أقامه الجيل السابق حتى يعلو صرح البناء، وينمو نمو مطرداً، ما دام للناس وجود على الكوكب الأرضي<sup>(٢)</sup>.

(١) مدخل إلى التنمية المتكاملة - رؤية إسلامية د. عبد الكريم بكار : ، ط/ ١ دار القلم ، دمشق ١٩٩٩م، ص ١٠.

(٢) الإنسان في القرآن الكريم ، عبد الكريم الخطيب : ، دار الفكر العربي ، ص ٢٧.



والمعرفة من أهم خصائص الإنسان، ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾<sup>(١)</sup> ،  
والإنسان خليفة الله الخالق المبدع المسيطر على كل قوى الكون، وهو  
مخلوق تحتفل به السماوات والأرض، ويتولى الله سبحانه وتعالى إعلان  
مقدمه على الملائكة الأعلى. فالخلافة عن الله فيها معاني الإنشاء والابتكار  
والتعمير والتغيير والتبديل، وكلها معاني دقيقة لاصطلاح التنمية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٣١ .

(٢) ينظر: تنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، ص٥٨ .

## المبحث الثاني

### معوقات التنمية المجتمعية في العراق

بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م ، وتغير النظام السابق الذي حكم العراق لمدة طويلة ، كان ولا بد من وضع خطط استراتيجية للتنمية المجتمعية المستدامة في العراق ، للخروج من مأزق الارتجالية والتخبط في صنع القرار وسياسات البلد العامة ، وهذا يستدعي تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه هذه الاستراتيجية، والتي هي بواقع الحال مجموعة من المعوقات: ( السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والعلمية ، والثقافية ) ، التي أصبحت وبكل وضوح تهدد بشكل خطير مشاريع التنمية المجتمعية في العراق.

إن التخطيط العقلاني لأي توجه تنموي في العراق يجب أن يبدأ من الدراسة المسبقة والمعمقة للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لهذا البلد ، كما يتطلب هذا الأمر النظر الى المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية ، وقدرة ذلك التخطيط على معالجة النقاط الجوهرية في ظل التعقيدات السائدة والمحيطية؛ لأن ذلك سيكون بمثابة الركن الأساس لتحقيق قدر مقبول من النجاح التنموي، وفق رؤية تأخذ بنظر الاعتبار القواسم المشتركة بين فئات المجتمع المختلفة في البلد، الأمر الذي يتطلب وضع خطط تنموية قائمة على مبدأ الشفافية ، تظهر فيها أهمية دور المواطن العراقي في صنع القرار ، كون مصالح ورغبات الأفراد لها من الأهمية والمكانة المؤثرة في تقرير السياسة التنموية العامة ، والنهضة الشاملة ، وضمان تأييدها واستعدادها لتنفيذ تلك الخطط من شأنه درء مخاطر المعوقات التي تعرقل العملية التنموية برمتها ، وقد حددنا معوقات وتحديات التنمية المجتمعية في العراق بالنقاط الآتية: ( التحديات السياسية ، التحديات الاقتصادية ، التحديات

**البيئية ، التحديات العلمية والتعليمية ) ، وسنستعرضها بشيء من التفصيل في السطور الآتية:**

### **أولاً: التحديات السياسية:**

هناك العديد من التحديات السياسية التي تعترض عملية التنمية المجتمعية في العراق ، وقد أدت بصورة أو أخرى الى بطئ التنمية في البلد ، حتى غدت بغداد أسوأ مدينة للعيش في العالم ولسنوات متتالية حسب تقارير منظمات عالمية. ومن هذه التحديات:

١. إن معضلات الواقع السياسي ، والأمني ، ومخلفات الاحتلال العسكري ، والتدخلات الخارجية ، لا زالت تحتل موقع اصدارة من بين المعوقات الأخرى ، وما تفرزه هذه المعضلات من مشاكل تعرقل أي خطوات اصلاحية للاقتصاد العراقي.

٢. الخلافات المتواصلة على تولي السلطة في العراق ، وعدم نضوج القرار السياسي ، الذي يبيلور قيادات حكومية تتولى خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيداً عن قضايا التحزب والديكتاتورية ، وحب الذات.

٣. عدم الاستقرار الأمني في العراق ، وهذا بحد ذاته يمثل أحد أهم التحديات الأساسية للتنمية المجتمعية في العراق.

٤. الفساد الاداري والمالي ، وضعف الاصلاح الإداري ، وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها.

٥. عدم اكتمال مؤسسات الدولة الأمنية والقانونية والعسكرية والسياسية بفعل تراكمات التجارب الخاطئة السابقة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: التحديات الاقتصادية<sup>(٢)</sup>:

ويمكن إجمال هذه التحديات في النقاط الآتية:

١. إن السمة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والمتأتية من استحواد القطاع النفطي على الحصة الأكبر من تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى ، قد أدى الى ضعف واختلال في الاقتصاد العراقي. وهذه الحقيقة معلومة لدى الجميع ، وشغلت بال المختصين للخروج من هذه العقبة المتراكمة.
٢. انهيار القطاع الصناعي ، والصناعات التحويلية ، اضافة الى تأخر وضعف وبدائية الصناعات الزراعية. وتخلف وتراجع في الحلقات الأساسية للصناعات الحديثة.
٣. الاختلال الكبير بين بنية الاقتصاد والمجتمع ، والتخلف الواسع في جميع مفاصل الاقتصاد ، إضافة الى تفكك وانهيار البنى التحتية لهذا الاقتصاد.
٤. غياب سياسة تخطيطية واضحة للاستثمارات المقننة في الموارد الاقتصادية ، فما فيها: المائية ، والسياحة ، والمواد الخام.

(١) ينظر: واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور

في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ( ٢١ ) ٢٠١١ ، ص ٢٦٩.

(٢) ينظر: التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، د.عدنان فرحان ، النشر شبكة الاقتصاديين

العراقيين ٢٠١٦ ، ص ٧ - ٢٤.

٥. التفريط وهدر الكفاءات التقنية البشرية العراقية ، بين الهجرة والتغيب.
٦. البطالة بكل أشكالها ، إذ تمتلك تأثيرات واضحة على تشكيل ذهنية المواطن ، وبناء سلوكه السياسي والأخلاقي.
٧. انهيار القطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية البشرية ، والاجتماعية، والاقتصادية ، وعدم نجاحها في القيام بأي دور يذكر بتصحيح واقع الاقتصاد العراقي.
٨. ضعف مستوى المعيشة لأغلبية السكان ، وانخفاض نصيب الفرد سنوياً من الدخل القومي ، إذ أكدت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة بأن أكثر من ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر.
٩. ضعف التبادل التجاري بين المحافظات العراقية ، ما تسبب في عدم تطور الحركة الداخلية للاقتصاد العراقي.
١٠. عدم تقديم الدعم المالي والفني والتقني من قبل الدولة ؛ لتنمية المبادرات الشخصية في اقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ، وضعف التدريب والتأهيل للملاكات الوسطى والقيادية.
١١. لقد شهدت السنوات الأخيرة توسعاً في الانفاق الحكومي الممول عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي أفضى تلقائياً الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، أدى الى انخفاض القوة الشرائية للنقود بشكل كبير ، وعدم ارتفاع قيمة الدينار العراقي أمام أسعار الصرف الأجنبي ، وقد تجاوزت معدلات التضخم حدودها الطبيعية ، لتؤدي الى اتساع مساحة الفقر في البلد خاصة أصحاب الدخل الثابت.



١٢. المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاجراءات والتدابير الاقتصادية الخاطئة ، وما صاحبها من ظروف اقتصادية غير مواتية كانت تعصف بالاقتصاد العراقي بين الحين والآخر ، تمثلت بالحصار الاقتصادي ، مشكلة الديون الخارجية ، انهيار البنية التحتية في ظل سلسلة من الحروب المتعاقبة ، وكانت آخرها هي الأخطر والأعتى على تلك البنية.

١٣. مشكلة الفقر تحتل حيزاً واسعاً في الاقتصاد العراقي ، نتيجة الاخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان ، خصوصاً وان هذه الحاجات أصبحت قابلة للزيادة ، وخاضعة للتطور ، مع تطور الحياة الاجتماعية ومتطلباتها المعاصرة.

١٤. إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة والمطروحة لم تنزل دون المستوى المطلوب ، فانخفاض مستوى الدخل ، وعدم العدالة في توزيعه ، وكذلك الزيادة في النمو السكاني ، وتدهور شروط السكن ، والانخفاض في نسبة التعليم ، وتفشي الأمية ، وسوء الأوضاع الصحية والخدمات الضرورية ، وقصور أنظمة الحماية والتأمين الاجتماعي ، وصولاً الى مشكلات التفكك الاجتماعي ، كلها تعد بمثابة مؤشر على الفشل المتواصل والتحدي المستمر للسياسات المذكورة<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: واقع التنمية البشرية في العراق دراسة وتحليل ، م. مخيف جاسم محمد ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية المجلد ٧ ، عدد ٢٢ / ٢٠١١ ، ص ١١٧. واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ( ٢١ ) ٢٠١١ ، ص ٢٧١.

### ثالثاً: التحديات البيئية<sup>(١)</sup>.

إن البيئة التي تعد عنصراً مهماً من عناصر التنمية المجتمعية ، هي الأخرى تواجه تحديات ومشكلات كبيرة ، ومنها:

١. التدهور المستمر في كافة القطاعات الاقتصادية ، وخاصة القطاع الزراعي ، والانتاج الغذائي ، وما نتج عنهما من أضرار اقتصادية انعكست سلباً على الموارد البيئية.

٢. تنامي التحديات البيئية المتعلقة بمشكلة التصحر ، ومشكلة ندرة المياه ، وما تمخض عنهما من مضار تمس ديمومة الحياة.

٣. عدم توفر السكن الملائم صحياً لغالبية العوائل الفقيرة ، وظهور الوحدات السكنية العشوائية.

٤. تردي الكثير من الخدمات ، بما فيها خدمات الصرف الصحي ، وما نجم عنها من مخاطر التلوث البيئي.

٥. مخلفات الحروب المتعاقبة ، والصناعة ، وما نجم عنهما من مخاطر لا تقل عن سابقتها بل أخطر منها بكثير.

٦. تردي خدمة توليد الطاقة الكهربائية منذ أمد بعيد دون محاولة إيجاد الحلول الملائمة، الأمر الذي تمخض عنه مشاكل لا تعد ولا تحصى ، خصوصاً

(١) ينظر: التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق ، المشاكل والحلول ، م.م.علياء سهيل نجم ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، المجلد ١ ، عدد ٤ ، ٢٠١٧ ، ص ١٩ ، والتنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، د.عدنان فرحان ، النشر شبكة الاقتصاديين العراقيين ٢٠١٦ ، ص ١٧.

وإن هذه الخدمة قد ترتب على ترديها تردياً أكبر في مفاصل الحياة اليومية للمجتمع العراقي<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: التحديات العلمية والتعليمية<sup>(٢)</sup>.

١. عدم وجود سياسة متكاملة في مسألة البعثات الدراسية ، الى جانب عدم ارتباطها بشكل أساسي بالحاجات المحلية الفعلية للبلد.
٢. وجود تشريعات وقوانين تشكل قوة اعاقا لتطوير الملاكات العلمية والتقنية ، وتطور العمليات التربوية الأكاديمية.
٣. قلة الأكاديميات المهنية ، والفنية ، والتطبيقية ، ومراكز البحوث ، والافتقار الى المناهج العلمية الحديثة في التربية ، والأساليب والطرائق ، واعتماد أسلوب الحشو الذهني.
٤. ضعف المناهج التقنية والعلمية ، وعدم استجابتها للتحديات المعاصرة ، وعناصر التنمية المجتمعية المستدامة.
٥. هجرة الكفاءات والملاكات العلمية الكبيرة الى خارج البلد لأسباب عديدة ، أهمها: الظروف الأمنية والاقتصادية والمهنية والعلمية.

(١) ينظر: واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ( ٢١ ) ٢٠١١ ، ص٢٧٢. و حال التنمية البشرية في العراق ، د.حسن لطيف كاظم ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد ٩ ، عدد ٤ ، ٢٠٠٧ ، ص٢١٥.

(٢) ينظر: التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، د.عدنان فرحان ، النشر شبكة الاقتصاديين العراقيين ٢٠١٦ ، ١٥.

٦. ضعف المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا في الجامعات والمؤسسات التعليمية العراقية.

٧. تهميش دور الشباب في المجتمع ، وتراجع فرص الحصول على العمل المناسب ، وما يتمخض عنه من اهدار للطاقات البشرية والكفاءات الضرورية لرفد الحركة التنموية في العراق<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: واقع التنمية البشرية في العراق دراسة وتحليل ، م.مخيف جاسم محمد ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية المجلد ٧ ، عدد ٢٢ / ٢٠١١ ، ص١٢٥ ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ( ٢١ ) ٢٠١١ ، ص٢٦٩. و حال التنمية البشرية في العراق ، د.حسن لطيف كاظم ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد ٩ ، عدد ٤ ، ٢٠٠٧ ، ص٢٢٣.

### المبحث الثالث

#### الحلول المقترحة لمعوقات التنمية المجتمعية في العراق

إن المجتمع العراقي مجتمع واع للمشاكل التي تحيط به، كما إنه يمتلك الرغبة الهائلة نحو التغيير الهادف الى تحقيق التطور المطلوب، وإدامة العنصر البشري ضمن الحدود الاقليمية لهذا البلد الذي أحاطت به ظروف شائكة أعاقت كل العمليات التنموية فيه ، وكما هو معلوم فان هذه الظروف قد تداخلت تفرعاتها بين ما هو سياسي ، أو اقتصادي ، أو اجتماعي، أو أمني .. الخ .

لكن مع هذا فإن الرغبة الحقيقية في الحياة والتطلع المستمر نحو حياة أفضل يدفعنا دائما الى البحث عن السبل والحلول التي قد تسهم في إيجاد وخلق الفرص للخروج من الاختناقات التي تضيق الأنفاس على المواطن العراقي.

ومن وجهة نظرنا ، فإن أي حلول تطرح هي بحاجة الى جهة مركزية تتبنى على عاتقها مسؤولية الاشراف ، والتنفيذ ، والمتابعة لأن الوضع العراقي لا يمكن له وفي ظل ما شهده من أزمت متتالية أرهقته بشكل كبير أن يسير تلقائياً نحو التغيير ، كما إن أسلوب القفزة السريعة نحو ذلك التغيير قد لا تكون مجدية ، فالعلاجات التدريجية تكون أكثر فاعلية.

ونشير الى إن أي عملية تستدعي إجراء تغيير حقيقي لواقع المواطن العراقي ، تتطلب ضرورة توحيد الجهود المستندة الى أساس علمي متطور ، الى جانب الحرص الحقيقي على موارد ومصالح الشعب العراقي بكل فئاته ، وبهذا الاتجاه فان المحاور الأساسية التي تحتاج الى إجراء التغييرات المطلوبة يمكن تقسيمها على النحو الآتي ووفق ما يتطلب كل منها من معالجات:

## المحور السياسي والاجتماعي: -

١- ضرورة تدعيم سلطة القانون ومنحها كافة الصلاحيات لرصد الحالات المسيئة والفئات المقصرة ضمن إطار يحكم كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية .. الخ . والسعي نحو ضمان حقوق الانسان العراقي من خلال الأنظمة والتشريعات التي تؤمن تحقيق هذا الهدف .

٢- ضرورة قيام الدولة بتبني السياسات والبرامج التي تضمن حقوق الانسان العراقي .

٣- لابد من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وزيادة فاعليتها من خلال توافر الارادة السياسية والمصادقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي، ويستدعي ذلك وجود قنوات للاتصال يستطيع من خلالها المواطن العراقي إبداء الرأي ، وهذا لا يتم بدون التفعيل الحقيقي لدور الجمعيات المتخصصة بحماية البيئة والشباب والمرأة وحقوق الانسان ... الخ.

٤- القضاء على الخلافات السياسية عن طريق النظر أولاً الى مصلحة الفرد العراقي فوق كل الاعتبارات مهما كان نوعها ، والخروج من دائرة الشعارات الى التطبيق العملي لها ، خصوصاً تلك التي تتعلق بالجانب الخدمي .

٥- تثقيف المجتمع وتوعيته عن طريق الندوات والمؤتمرات ووسائل الاعلام كافة بثقافة محاربة كل أنواع الفساد الإداري باعتباره أحد أهم الأسباب التي تقف وراء الهدر والضياع للموارد والتخصيصات المالية التي يمكن استغلالها في تمويل القنوات التنموية.

٦- الاسراع بعملية استكمال مؤسسات الدولة الأمنية ، والقانونية ، والعسكرية ، والسياسية والإفادة من التجارب الخاطئة السابقة لغرض تلافيتها لأن هذه المؤسسات تمثل ضرورة لا بد منها لتأمين العملية بمجملها فلا تنمية بدون أمن واستقرار .

٧- الاهتمام الحقيقي ببرامج شبكات الحماية من خلال إعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعي القائم الذي لا بد له أن يتضمن نظام للضمان الاجتماعي ، والتأمينات الاجتماعية ، وشبكات الأمان الاجتماعي ، إن هذه العملية بحد ذاتها تستدعي تجريد البرامج المذكورة من كافة الأخطاء المصاحبة للتنفيذ من خلال زيادة التخصيصات المالية لها ، وتهيئة الكوادر الإدارية والوظيفية التي تمتلك درجة عالية من الكفاءة والأمانة ، وحصر واستيعاب أعداد المستحقين بهذه البرامج ، واستبعاد الأشخاص غير المستحقين ، والقضاء على حالات الغش والتلاعب ، والوصول الى المناطق التي طالها الفقر ومحاولة انتشالها قدر المستطاع... الخ<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: المحور الاقتصادي :-

١- لا بد من تحقيق انتقال صحيح من اقتصاد حكومي مركزي مخطط هو حاضنة لإنتاج الاستيراد والثقافات الأبوية الى اقتصاد تمارس فيه المبادرات الفردية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً وفعالاً .

٢- ضرورة تبني استراتيجية معينة تلائم واقع الاقتصاد العراقي تستهدف القضاء على مشكلة البطالة في العراق في ظل الظروف التي يعيشها هذا

(١) ينظر: التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، الطبعة الأولى ، وزارة التخطيط وبيت الحكمة ٢٠١٤ ، ص ٦٠ ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ( ٢١ ) ٢٠١١ ، ص ٢٦٩ .

الاقتصاد ، مع الحرص الشديد على جدية الوسائل والأهداف أولاً ، وتوفر الإرادة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق ذلك ثانياً ، الى جانب التأكيد على بناء شبكة الضمان الاجتماعي وتقديم الاعانات المالية في حالة البطالة والعجز عن العمل والشيخوخة بما يؤمن الدخل الكافي والرعاية التي تسمح بالارتقاء بنوعية الحياة في البلد ، إذ إن دفع إعانات للعاطلين عن العمل -وإن كانت رمزية- يعد أمراً ضرورياً بل لا بد منه ، كون الفرد العاطل عن العمل سينفق هذه الاعانات حتماً على السلع الاستهلاكية ومن ثم يزيد الطلب على المنتجات الأمر الذي يؤدي الى زيادة الاستثمارات التي تعمل على استيعاب البطالة ، المحددة عن طريق مكاتب العمل التي سيكون وجودها ضرورياً في هذه الحالة.

٣- ضرورة السعي نحو انتشال الاقتصاد العراقي من مازق الريعية ، والسير بخطوات جادة نحو تنويعه ، وذلك لغرض تأمين الموارد النقدية الضرورية لتمويل المتطلبات التنموية ، وهذه العملية بمجملها تتطلب جهود كبيرة، وتستغرق مدة زمنية طويلة لجني الثمار.

٤- تدعيماً للخطوات السابقة ، لا بد من الاهتمام بالقطاع الصناعي والصناعات التحويلية والقطاع الزراعي .. الخ ؛ كخطوة نحو تحقيق التوازن بين بنية الاقتصاد والمجتمع.

٥- استكمال متطلبات البنى التحتية لتأمين القاعدة الأساسية لبناء الاقتصاد العراقي.

٦- تبني سياسة استثمارية واضحة وعقلانية تشجع جميع الأطراف المحلية والاجنبية.

٧- تمكين القطاع الخاص للقيام بما هو جديد وفاعل في الاقتصاد العراقي وذلك لتلبية متطلبات تغيير البيئة الاقتصادية المشوهة الأحادية الجانب



وبهدف قيام اقتصاد متوازن. إن تنمية القطاع الخاص ترتبط أولاً بتعزيز بيئة الاستثمار والسعي لتنويع الاقتصاد وتطوير سوق العمل والتوجه بشكل جاد نحو معالجة مشكلة البطالة.

٨- تقديم الدعم المالي والفني والتقني للملاكات الوسيطة من قبل الدولة لتنمية المبادرات الشخصية في إقامة المشاريع.

٩- رسم استراتيجية اقتصادية اجتماعية للمجتمع العراقي يتم من خلالها معرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، ومدى تأثيره في عملية تطور المجتمع مدعومة بالبيانات تسهم في مساعدة الباحثين للقيام بمهامهم البحثية وطرح تصوراتهم المستقبلية لتنمية المجتمع ، ومستشفرة المستقبل وفق نظام ديمقراطي ، وهذه الخطوة تتطلب:

أ- حصر الفئات الاجتماعية المتضررة من تداعيات تحولات الاصلاح الاقتصادي بصورة دقيقة وتطبيق برنامج الحماية الاجتماعية .

ب- التركيز على ضرورة منح أولوية للمناطق والمحافظات الفقيرة والمتضررة ، للشروع في برامج تنموية .

ج- وضع استراتيجية للمناطق الريفية وإشراك المرأة.

د- مكافحة الفساد الاداري والمالي.

هـ- وضع خطط تنموية مستدامة اجتماعياً واقتصادياً ومراجعتها بشكل مستمر لتعزيزها في ضوء معطيات الواقع والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والمحلي<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، الطبعة الأولى ، وزارة التخطيط وبيت الحكمة ٢٠١٤ ، ص ٣٣ - ٥٦ ، و واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ( ٢١ ) ٢٠١١ ، ص ٢٦٩ .

### ثالثاً- المحور البيئي :-

١- تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية واستصلاح الأراضي الزراعية عن طريق تخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك. بالإضافة لما سبق: لابد من اعتماد الأساليب الزراعية الملائمة ، كل ذلك في سبيل تقليل الضرر بموائل التنوع البيولوجي ، وتقليل نسبة الأحياء المهددة بالانقراض ، الى جانب السعي لتخصيص البرامج الضرورية لحماية الحياة والتوسع في انتشار المحميات الطبيعية ، وهذا عمل لابد أن تسهم جهات عدة في تنفيذه من خلال تعاونها وسعيها الحثيث ، وهذه الجهات تتمثل في وزارات البيئة والعلوم والتكنولوجيا والزراعة والمالية ومجالس المحافظات ... الخ.

٢- في اطار الاهتمام بتطوير إدارة النفايات الصلبة خصوصاً في مراكز المحافظات ، لابد من إشراك القطاع الخاص عن طريق شركات متخصصة يشترط في عملها الالتزام بالاشتراطات البيئية الصحية.

٣- يجب توفير نظام الرصد المستمر لنوعية الهواء ، وذلك لأجراء التقييم المستمر لأوضاع التلوث الجوي.

٤- إن النقطة الرئيسة التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار: ليس بالضرورة أن تتعارض الاعتبارات البيئية مع اعتبارات النمو الاقتصادي ، إذ إن ترشيد استعمال الطاقة يمكن أن يرفع من كفاءة مصادر الطاقة وفي الوقت نفسه يخدم الأغراض البيئية من خلال الحفاظ على هذه الموارد الغير قابلة للتجديد ، لذا فإن موضوعات البيئة والتنمية والنفط يجب أن تكون مرتبطة بعلاقات تكامل واعتماد متبادل ، فلا يمكن استمرار عملية التنمية على أساس تدهور البيئة والموارد الطبيعية ، كما لا يمكن حماية البيئة في ظل ظروف اقتصادية معينة تقتضي العمل على رفع مستوى المعيشة من خلال تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

٥- ينبغي أن تضطلع الخطط والسياسات والتنظيمات الحضرية بدور مركزي في أي استراتيجية وطنية لتشجيع التنمية المستدامة ، كما إن حكومات المدن والبلديات يجب أن تكون أطرافاً فاعلة مهمة في أي استراتيجية يؤمل لها النجاح.

٦- إن الآثار البيئية السلبية الناجمة عن انتاج النفط يمكن تلافيها قدر المستطاع من خلال تطبيق طرق وتقنيات لمعالجة هذه الآثار<sup>(١)</sup>.

٧- إن المحافظات العراقية بإمكانها من خلال ميزانياتها المتاحة أن تخصص التمويل المطلوب لتوفير ظروف بيئية صحية آمنة ومشجعة لسكانها دون أن تقضي الى متطلبات غير مستدامة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية. والمدينة الناجحة بهذا المفهوم هي المدينة التي تلبي أهدافاً متعددة ، بما في ذلك توفير بيئات معيشية ومهنية صحية لسكانها ، وتوفير الامداد بالمياه وجمع النفايات الصلبة وتوفير الصرف الصحي والطرق المعبدة وممرات المشاة والأشكال الأخرى من الهياكل الأساسية الضرورية للصحة، وتكفل وجود علاقة مستدامة من الناحية الايكولوجية التي تعتمد عليها.

٨- الاهتمام الجاد بمشكلة التصحر ، ومشكلة ندرة المياه ، ومشكلة توفير الطاقة ، وهذه العملية تتطلب زيادة التخصيصات المالية والاستعانة بالخبرات والمهارات المحلية والأجنبية لمعالجة الترددي الواضح في هذه الجوانب الثلاث.

(١) ينظر: التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق ، المشاكل والحلول ، م.م.علياء سهيل نجم ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، المجلد ١ ، عدد ٤ ، ٢٠١٧ ، ص ١٩ وما بعدها.

- ٩- حل مشكلة السكن وبناء المجمعات السكنية في الحضر والريف لما يستوعبه هذا النشاط من أيدي عاملة عاطلة، بحيث تصبح هذه العملية المحرك لتشغيل كافة قطاعات الاقتصاد وخاصة الصناعية منها.
- ١٠- وضع سياسة بيئية تستند للمسوح والاستبانات ، والرجوع الى التقارير البيئية في الدوائر المتخصصة في المحافظات من خلال دراسة الواقع البيئي وكيفية تنفيذ الخطط والمراقبة مع الاستعانة بالخبراء والوزارات الأخرى وفقاً لعملية يخطط لها مسبقاً.
- ١١- وضع ضوابط صارمة لمنع القيام بتصريف المخلفات الصناعية او الزراعية أو أي مخلفات أخرى.
- ١٢- تفعيل العمل بقانون حماية وتحسين البيئة ومنها قانون (٣) لعام ١٩٩٧ وقانون الصحة والسلامة رقم (٧٤) وقانون الشروط العامة الخاصة بالمقاولات الهندسية والمدنية مادة (١٦).
- ١٣- الافادة من تجارب الدول الأخرى في معالجة المشاكل البيئية.
- ١٤- الافادة من المؤسسات العلمية العالمية من خلال إجراء البحوث المشتركة وإتاحة الفرصة للباحثين العراقيين للاشتراك بالمؤتمرات العالمية التي تختص بمشاكل البيئة .
- ١٥- التعاون بين وزارة البيئة والجامعات العراقية من خلال إقامة المؤتمرات والندوات التي تناقش الوضع البيئي في العراق.
- ١٦- إن المشاكل المرتبطة بالتصنيع والتكنولوجيا ، تستدعي ضرورة تغيير أسلوب الحياة الصناعية بتخفيف التغيير في البيئة الى الحد الأدنى ، وهذا

يستدعي إدارة أفضل للموارد بالاقتصاد في الاستهلاك والصيانة المستمرة للبيئة<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً- المحور العلمي والتعليمي:-

١- المحافظة قدر الامكان على رصانة الحركة العلمية في العراق في ظل الاجتهادات غير المدروسة التي تحاول الاطاحة بصرح هذه الحركة ؛ سواء كان ذلك نابع عن نوايا مسبقة أو عن جهل بالمضامين الحقيقة لجوهر العلم والتعليم في العراق أو في العالم. خصوصاً وأن العراق قد أخذ ينهل بالكفاءات العلمية الجادة والطموحة التي حققت انجازات على المستويين المحلي والعالمي.

٢- ضرورة ايجاد سياسة متكاملة وعادلة قائمة على تكافؤ الفرص في مسألة البعثات الدراسية وارتباطها بشكل أساسي بالحاجات المحلية للبلد ، والاهتمام الجاد بهذه القضية لأنها تصب في النهاية في مصلحة المتطلبات التنموية المستقبلية للبلد.

٣- لا بد من بناء علاقات متوازنة بين القطاعين العام والخاص في المجال التعليمي، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول بهذا المجال.

٤- إن النهوض بقطاع التعليم في العراق يتطلب إجراء معالجات جذرية للاطار المؤسسي تشمل:-

أ- ضرورة تجديد النظام التعليمي للوصول الى مرحلة اتساع رقعة التعليم في العراق.

(١) ينظر: واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ( ٢١ ) ٢٠١١ ، ص ٢٧٧.

- ب- رفع كفاءة العمل في المؤسسات الثقافية والتعليمية من خلال تشجيع الاسهامات التربوية التي من شأنها رفد وتطوير تلك المؤسسات.
- ج- التركيز على تحقيق الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي للتربية والتعليم.
- د- تدريب الملاكات التدريسية ، وتكييف المناهج الدراسية بما يتفق مع اصلاح النظام التعليمي في العراق.
- هـ- معالجة الفقر كخطوة أساسية نحو محو الأمية.
- و- التوسع والتنوع في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي لمواجهة متطلبات سوق العمل.
- ي- تطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطور العمليات التربوية الاكاديمية وفق أحدث الأساليب والمعايير المعتمدة دولياً.
- ز- تطوير المناهج التقنية والعلمية وذلك لضمان استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية والبشرية ، ولهذا الغرض يمكن الاستعانة بالخبرات المحلية التي اطلعت على آخر التطورات العالمية في هذا الجانب واستوعبتها بشكل كامل .
- ٣- في حياتنا المعاصرة؛ التكنولوجيات هي التي تحدد مستويات القدرات التنافسية ، كما إن تقنية المعلومات يمكن أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة ، وهذه الحقائق لا يمكن تجاهلها في أي حال من الأحوال إذ يمكن تسخير الامكانيات الهائلة التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة شاملة اقتصادية واجتماعية وبيئية ، وذلك بتعزيز دور التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة ، وهذا الواقع يتطلب :-

- أ- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، التكنولوجيات الحيوية ، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- ب- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة الى التكنولوجيات الحديثة ، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- ج- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيما إن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.
- د- وضع الخطط والبرامج التي تهدف الى تحويل المجتمع الى مجتمع معلوماتي .. بحيث يتم ادماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الانمائية للألفية الثانية<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ( ٢١ ) ٢٠١١ ، ص٢٧٩. والتقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، الطبعة الأولى ، وزارة التخطيط وبيت الحكمة ٢٠١٤ ، ص٢٢.

## الخاتمة

أسأل الله العليّ القدير أن يحسن خاتمتنا في الأمور كلها ، ويوفقنا في الدنيا والآخرة، والحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ، الذي أعاننا على انجاز هذا البحث، وفي الختام أستخلص النتائج الآتية:

هناك جوانب قصور عديدة في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق سواء في الجانب الاقتصادي أم الاجتماعي أم البيئي أم المؤسسي ، وهناك فجوة كبيرة تفصل العراق عن الدول المجاورة له في معظم مؤشرات التنمية المستدامة ، إذ تواجه التنمية المستدامة تحديات عدة في جوانب عديدة أهمها: النمط الريعي للاقتصاد العراقي، وارتفاع نسب البطالة والفقر ، ويعد الفساد الإداري التحدي الأبرز الذي يواجه الحكومة العراقية في الوقت الحالي ويؤثر سلبياً على مؤشرات التنمية المستدامة.

إن معالجة جوانب القصور في مؤشرات التنمية المستدامة يتطلب توافر الإرادة السياسية والمجتمعية التي تهيئ الأرضية المناسبة لانطلاق هذه التنمية واطلاق استراتيجية مستقبلية لتطوير مؤشراتها ومعالجة جوانب الخلل والقصور ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية بما يضمن تحقيق الأهداف المطلوبة.

وضع استراتيجية فعالة مصحوبة بتشريعات قانونية لمكافحة آفة الفساد الإداري ، تكون منطلقة أساساً من رغبة وإرادة حكومية حقيقية في القضاء على تلك الآفة وتطبيق القانون على الكل دون استثناء.

والله الموفق



## المصادر

### القرآن الكريم

١. إدارة التنمية ، جورج ف. جانت: ، ترجمة : منير موسى ، دار المعارف القاهرة .
٢. الإنسان في القرآن الكريم ، عبد الكريم الخطيب : ، دار الفكر العربي.
٣. التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، الطبعة الأولى ، وزارة التخطيط وبيت الحكمة ٢٠١٤.
٤. تنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، منشورات شبكة الألوكة ، حائز على جائزة أفضل بحث ٢٠١١.
٥. التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، د.عدنان فرحان ، النشر شبكة الاقصاديين العراقيين ٢٠١٦.
٦. التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، د.عدنان فرحان ، النشر شبكة الاقصاديين العراقيين ٢٠١٦.
٧. التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق ، المشاكل والحلول ، م.م.علياء سهيل نجم ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، المجلد ١ ، عدد ٤ ٢٠١٧.
٨. حال التنمية البشرية في العراق ، د.حسن لطيف كاظم ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد ٩ ، عدد ٤ ، ٢٠٠٧.
٩. خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي، عباس فاضل السعدي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٢٤١)، ١٩٩٩.

١٠. الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، أ.م.د. حسين عليوي ناصر الزيايدي، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل ، العدد ١٢ / ٢٠١٣.
١١. علم اجتماع التنمية دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، د. نبيل السمالوطي ، ط/ ٢ دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨١م.
١٢. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور ، ط/ ٣ ، دار صادر ، بيروت ١٤١٤ هـ .
١٣. المخدرات أخطر معوقات التنمية، إبراهيم إمام ، بحث بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، (السنة الرابعة عشرة - العدد الرابع والخمسون) ، ربيع الثاني - جمادى الأولى - جمادى الآخرة ١٤٠٢ هـ.
١٤. مدخل إلى التنمية المتكاملة . رؤية إسلامية ،د. عبد الكريم بكار : ، ط/ ١ دار القلم ، دمشق ١٩٩٩م.
١٥. نحو مفهوم موضوعي وإنساني للتنمية ، جمال حسن الحمصي: مقال بمجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي ، عدد ٥٧.
١٦. النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، المكتبة العلمية بيروت ١٩٧٩ .
١٧. واقع التنمية البشرية في العراق دراسة وتحليل ، م. مخيف جاسم محمد ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية المجلد ٧ ، عدد ٢٢ ، ٢٠٠٧ .

١٨. واقع التنمية البشرية في العراق دراسة وتحليل ، م. مخيف جاسم محمد ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية المجلد ٧ ، عدد ٢٢ / ٢٠١١.

١٩. واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ( ٢١ ) ٢٠١١.